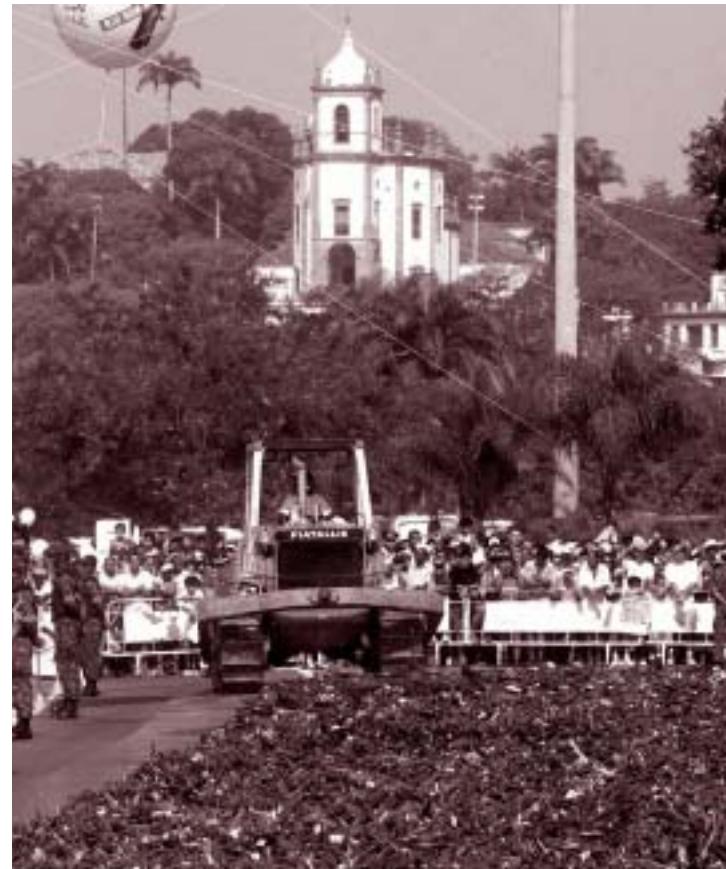


تغيير الموقف

جمع وإتلاف الأسلحة

طبقت برامج جمع وإتلاف الأسلحة في أماكن مختلفة من العالم، على الرغم من اختلاف تفاصيلها إلا أن عناصرها الأولية واحدة تقريباً. لاقت المحاولات السابقة لجمع الأسلحة نجاحات مختلفة. حيث كان عدد وحالة الأسلحة التي جمعت غير مرضي، بعض الأسلحة التي تم جمعها لم يتم تدميرها، وفي وقت لاحق أعيد إدخالها إلى السوق. وبعض البرامج وخاصة تلك التي تعرض نقوداً كتعويض، زادت من الطلب وأدت إلى تدفق الأسلحة في المناطق، بالرغم من الاختلاف على مدى فعاليتها فإن هذه البرامج تتلقى دعماً مستمراً من صانعي القرار، الجهات العاملة، المانحين، والجمهور من حول العالم. أعداد هذه البرامج يزداد، وهذا اتجاه على الأغلب أن يستمر خصوصاً لأن جمع الأسلحة وتدميرها كان واحداً من الإجراءات العملية الفعلية التي تلقت دعماً عالمياً خلال مؤتمر الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة عام 2001.

حين تنتهي عمليات نزع السلاح الرسمية، فإن أدوات الحرب القديمة تبقى في المجتمع. إن مراجعة برامج جمع الأسلحة الصغيرة تدل على أنها تهدف إلى منع الجريمة أو إلى دعم جهود بناء السلام. هناك تاريخ طويل في الأميركيتين لاستخدام جمع الأسلحة كجزء من استراتيجية منع الجريمة.



إن وجود الأسلحة الصغيرة في مناطق ما بعد النزاع يمكن أن يهدد اتفاقيات السلام الضعيفة، وتعطل من جهود بناء السلام وإعادة البناء ويزيد من نسبة عودة العنف إلى المنطقة، لذا فأن نزع سلاح المجموعات المتمردة وشبه العسكرية وغيرها من القوات المسلحة غير الاعتبادية وحتى المدنيين هذه جميعها عامل حاسم في استمرارية التسویات السلمية. بالرغم من ذلك وحينما تنتهي عمليات حفظ السلام وعمليات نزع السلاح الرسمية فإن عدداً كبيراً من الأسلحة يبقى في أيدي المحاربين القدماء وغيرهم من المدنيين، لذلك فقد تم استخدام برامج جمع الأسلحة الطوعية وتقليل عدد الأسلحة المستخدمة في فترة ما بعد النزاع في بلدان مثل نيكاراجوا، السلفادور والموزمبيق.

إن من غير المتوقع أن تترك برامج جمع الأسلحة هذه أثراً دائمًا إلا إذا كانت جزءاً من استراتيجية أشمل تعمل على طرح أسباب النزاع الحقيقية. إن الوعي المتزايد للعلاقة المزدوجة المترددة بين الأمن والتنمية أدى إلى الإدراك بضرورة كلٍّ منها لمنع النزاع وإعادة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع. إن المحاولة الأولى الشاملة لربط نزع السلاح واستراتيجيات التنمية من خلال جمع الأسلحة تمت تسميتها بـ(الأسلحة مقابل التنمية) . وقد تم استخدام هذا الأسلوب في ولاية جرامش في ألبانيا في عام 1999 . حالياً تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية UNDP وغيرها من المنظمات بتطوير وتنفيذ برامج ضمن هذا الإطار في مناطق وأقاليم مختلفة في ألبانيا ، السلفادور و جزر السولمان وجزاء من أفريقيا.

يتم تحطيم مشاريع جمع الأسلحة السابقة لتحديد انجح الممارسات ولتجنب المشاكل السابقة إن المفهوم جاري التطوير (للأسلحة مقابل التنمية) يبيّن بأن برامج جمع الأسلحة توسيع من أهدافها وتشتمل وطرق جديدة وتزيد من عمرها بشكل متزايد. تشكل هذه البرامج جزءاً من استراتيجيات شاملة وطويلة الأمد وتعمل من خلال تسويق مفهوم التنمية والأمن الإنساني وطرح

الأسباب الحقيقة للعنف وبالتالي الطلب على الأسلحة. ينعكس هذا من خلال تغير دور التعويض حيث تتجه الآن بعيداً عن المكافآت الفردية نحو البرامج الدافعة الجامعية.

عامل آخر يتزايد استخدامه في هذه البرامج هو التعليم العام حيث ان رفع مستوى الوعي وتغيير المواقف العامة نحو دور الأسلحة في المجتمع قد يساعد في جعل برامج جمع الأسلحة أكثر فاعلية في الواقع فإن عدد الأسلحة التي جمعت قد يكون أقل أهمية من أهداف أخرى مثل بناء القلة والتأثير على الآراء وزيادة التعاون والثقة بين المجموعات المختلفة في ذلك المجتمع.

ما مدى فعالية برامج جمع الأسلحة؟ من الضوري أن نطور ونطبق معايير يمكن الاعتماد عليها لتقدير هذه البرامج، حيث لا يوجد ما يكفي من التقييمات لهذه البرامج، عدم قيتنا في المعايير التي يجب أن تستخدمها هذه التقييمات، بالإضافة إلى الحاجة المستمرة لتطوير معايير ناجح قابلة للقياس. فيما يتعلق بتقييم دلالة أعداد الأسلحة المجموعة، فإن المشكلة الأساسية تكمن في قلة توافر المعلومات الأساسية لمدى انتشار الأسلحة الصغيرة في المجتمع المستهدف وبدون هذه المعلومة فإن من الصعب استخلاص نتائج قيمة. بعيداً عن أعداد ونوعية الأسلحة المجموعة فلا بد من تقدير الآثار الاجتماعية للبرامج.

تعمل برامج جمع الأسلحة بشكل متزايد، كجزء من استراتيجية شاملة وطويلة الأمد لطرح الأسباب الحقيقة المسية للعنف.

جزء من الجدول 907/أمثلة من كبرى برامج جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة: 1989-2001

وبدون العمل على دراسات الأثر الاجتماعي بشكل دوري فإن من المستحيل تحديد الأثر الحقيقي للبرنامج على سبيل المثال أثر البرنامج على نسبة الجريمة أو الصحة العامة أو التصورات العامة لعدم الأمان. إن الغياب النسبي للنتائج المدونة بشكل صحيح وجيد أدت إلى خلق فجوة كبيرة في الخطاب عن النجاح والفشل وطالما استمرت هذه المشكلة فإن فعالية هذه المعايير لا يمكن التأكيد منها.